

ماذا بعد دعوة السيسي لزيارة البيت الأبيض!



لواء د. سمير فرج



2 فبراير 2017

خلال المكالمة الهاتفية بين الرئيس السيسي والرئيس الأمريكي ترامب، التي جرت في الأسبوع الماضي، قدم الرئيس الأمريكي الدعوة للرئيس المصري لزيارة البيت الأبيض. تأتي هذه الدعوة بعد نحو سبع سنوات من انقطاع الزيارات الرسمية لرئيس مصرى إلى البيت الأبيض، إذ شهدت سنوات حكم الرئيس السابق باراك أوباما، فتوراً في العلاقات مع مصر.

وقد يتساءل البعض عن عدم تحديد موعد للزيارة، أثناء المكالمة، مثلما حدث مع رئيس الوزراء الإسرائيلي. وهو ما يستلزم توضيح صعوبة هذا الأمر لعدة أسباب، يأتي في مقدمتها زيادة حجم المشكلات بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، تحت إدارة الرئيس السابق أوباما. وإذا ما أخذنا في الاعتبار، عدد سنوات الانقطاع، لأدركنا أن تراكم تلك المشكلات قد زادها تعقيداً، وهو ما يستلزم الإعداد الجيد قبل الزيارة.

أتصور أنه، فور الانتهاء من المكالمة الهاتفية، وجه الرئيس السيسي بتشكيل فريق كامل للعمل على الإعداد للزيارة. تقع على عاتق هذا الفريق، مهمة حصر جميع المشكلات والموضوعات العالقة بين الجانبين المصري والأمريكي، خلال سنوات الجفاء، والبحث في جميع تفاصيلها وفي امتداد أثرها على نواحٍ أخرى. كما يعنى هذا الفريق بتحديد المطالب من الجانب الأمريكي، وفقاً لرؤية وأولويات الإدارة المصرية، والتي أعتقد أن تكون المطالب العسكرية على رأسها، من حيث التسليح والتدريبات المشتركة، والتعاون في مجال التصنيع الحربي. وتبقى محاربة الإرهاب، والتصدي للجماعات المتطرفة في سيناء، أهم ملفات التعاون العسكري بين البلدين، ففي حين أن القوات المسلحة المصرية قادرة على حماية أراضيها، بفضل الله وبفضل بسالة أبنائها، إلا أنها تحتاج إلى الدعم المعلوماتي

والاستخباراتي، والتعاون في تجفيف منابع التمويل لتلك العناصر الإرهابية، ومراجعة سجلات عناصرها وقياداتها، التي لجأت للإقامة في الولايات المتحدة، إلى غير ذلك من المعلومات المهمة.

تلى المطالب العسكرية، مجموعة من المطالب السياسية والدبلوماسية، أهمها الضغط على إيران، للتوقف عن دعم وتمويل المنظمات والجماعات الإرهابية، التي تعمل على تقويض الأمن في منطقة الشرق الأوسط بأكملها. كما تُعنى مصر بحركة ودور الولايات المتحدة الأمريكية، في الأروقة السياسية، لدعم عضوية مصر الدائمة في مجلس الأمن، ممثلة عن القارة الأفريقية، حيث من المقرر أن ينضم عضوان دائمان جديان إلى مجلس الأمن عن قارتى إفريقيا وآسيا، في مطلع عام 2018. يضاف إلى ذلك، واحدٌ من أهم الموضوعات، التي أظنها ستطرح على مائدة المباحثات السياسية، وهو الضغط على المملكة المتحدة، لاتخاذ موقفٍ متشدّد تجاه الجماعات المتطرفة، إذ أصبحت العاصمة البريطانية لندن، مقراً دائماً لمعظم عناصرها وقياداتها، علاوة على أهمية مراجعة التحويلات المصرفية، التي تتم في المملكة المتحدة، لعناصر تلك الجماعات المتطرفة في المنطقة.

أما حزمة المطالب الاقتصادية، التي لا تقل في أهميتها عن البنود السابقة، فأعتقد أنها ستتمحور حول زيادة الاستثمارات الأمريكية في مصر، وتنوع توجهاتها، مع تخفيف بعض القيود على الصادرات المصرية للولايات المتحدة، كذلك العمل على تشجيع السياحة الأمريكية إلى مصر، التي تراجعت، كغيرها، متأثرة بالوضع الأمني في البلاد.

يبقى، في تصوري، موضوع آخر، سيأخذ حيزاً كبيراً من المباحثات بين الجانبين المصري والأمريكي، وهو مراجعة موقف المعونة العسكرية الأمريكية لمصر، والتي توقفت لنحو ثلاث سنوات في عهد أوباما، قبل أن تستأنف مرة أخرى في أبريل 2015، لكن بعدة شروط، من المقرر أن يبدأ تنفيذها في 2018، وهي أن توجه المساعدات إلى أربعة أوجه فقط وهي، مكافحة الإرهاب، وتأمين الحدود، وتأمين سيناء، والأمن البحري، إلى جانب أعمال الصيانة المعتادة. بالإضافة إلى ذلك، فقد ألغى الرئيس السابق أوباما،

واحدة من مميزات المعونة العسكرية لمصر، وهى « Cash Flow Financing»، أو «آلية التدفق النقدى»، وهى الميزة الممنوحة لكل من مصر وإسرائيل، بمقتضى اتفاقية كامب ديفيد، والتي تتيح للبلدين شراء الأسلحة والمعدات العسكرية، بالعقود الآجلة. وقد كان إلغاء ذلك الامتياز عن مصر، بهدف تقييدها عسكرياً، فى ظل حرص الولايات المتحدة على ضمان التفوق العسكرى لإسرائيل، بأن أقرت لها أكبر صفقة مساعدات عسكرية فى تاريخها بقيمة 38 مليار دولار، تغطى الفترة من 2019 الى 2028، والتي وصفتها الخارجية الأمريكية فى بيانها بأنها «أكبر تعهد منفرد بتقديم مساعدات عسكرية ثنائية (مع بلد آخر) فى التاريخ الأمريكى».

أتوقع أن فريق العمل قد بدأ بالفعل فى حصر، ودراسة، وتحليل كل الموضوعات المقترحة للنقاش بين الرئيسين، وفور الانتهاء من تلك المرحلة، سيجتمع هذا الفريق مع نظيره الأمريكى، للمباحثات المبدئية حول تلك الموضوعات، وهو البروتوكول المعمول به قبل لقاء الزعماء، ل يتم بعد ذلك الاتفاق على موعد زيارة الرئيس السيسى إلى البيت الأبيض. وجدير بالذكر أن المباحثات المبدئية لا تصل إلى اتفاق كامل، بشأن جميع الموضوعات المطروحة، وتترك تلك الموضوعات للرئيسين لمناقشتها فى اجتماعهما.

أعتقد أن مصر تعول كثيراً على هذا اللقاء المصرى – الأمريكى المشترك، وتترقبه بأمل كبير، خاصة بعد البوادر الطيبة التى أبدأها الرئيس ترامب فى تصريحاته وحواراته عن الرئيس السيسى وعن مصر، وعن أهمية تمكينها من التغلب على مشكلاتها، باعتبارها حجر أساس الاستقرار فى المنطقة العربية والشرق الأوسط.

Email: sfarag.media@outlook.com